الدولة المدنية حُلم الحاضر وآمال المستقبل

مواطنــون: دولة النظام والقانون كفيلــة بنقل اليمن إلى ضفاف العصر الحديث

الدولـة المدنية الحديثة مفهوم شـامل وعميق يرتكز على العديد من الأسـس المختلفة، ورغم أن هذا المشـروع العصرى الـذي طالما حلم اليمنيون بتحقيقه قد سـنحت الفرصة أن يتحقـق على ارض الواقع إلا أن هنـاك إجراءات وخطوات لابد أن يلمسـها المواطن في هذا المضمار ، وقد شـهدت الأشهر الأخيرة، وما تزال، نقاشـا صاخبـا، ثريـا و متنوعاً، حول موضوع " " الدولـة المدنية الحديثة باعتبـاره احـد الحلـول للخـروج باليمن إلى مسـتقبل أفضـل وللتركيز حـول هذا الموضـوع الهام ولمعرفة دور المواطن وتطلعاتـه نحو تحقيق الدولة المدنية الحديثة دولة النظام والقانون والمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات.

طرحنا الكثير من التساؤلات على عدد من المواطنين حول رؤيتهم للدولة المدنية الحديثـة وكيف يمكن تجـاوز كافة التحديات والصعـاب الماثلة أمام تحقيقها بمسـاندة والتفـاف المواطـن والمجتمـع بشـكل عـام حـول الدولـة والقيادة السياسـية من اجل تعزيز ودعم توجهاتها وصولا إلى دولة مدنية حديثة وفي ما يلي حصيلة هذا الاستطلاع :

استطلاع / عبدالواسع الحمدي

- في البداية نعرف بأن الدولة المدنية الحديثة هي التي تقوم على مبادئ المساواة وترعى الحقوق، وتنطلق من قيم أخلاقية في الحكم والسيادة..

- وبمفهوم قريب جدا فإن المدنية الحديثة تتسم بالتسامح والتساند والتعاون من أجل العيش المشترك. وأن تأسيس الدولة المدنية هو الكفيل بسيادة هذه الروح التي تمنع الناس من الاعتداء على بعضهم البعض من خلال تأسيس أجهزة سياسية وقانونية خارجة عن تأثير القوى والنزعات الفردية أو المذهبية، لتنظيم الحياة العامة وحماية الملكية الخاصة، هكذا بدأ لنا الأخ حسين شمسان حديثه عندما سألناه عن الدولة المدنية الحديثة.

سيادة القانون

* أما مهدي المطري - عضو مجلس محلي – فقال: إن عملية بناء وترسيخ دعائم الدولة المدنية الحديثة في أي مجتمع ترتبط إلى حد كبير بمستوى ثقافة المجتمع ونظرته لمختلف الجوانب المتعلقة ببناء الدولة المدنية الحديثة وأسسها ومضامينها وركائزها الحديثة والمتقدمة . فكلما زاد مستوى وعي أبناء المجتمع وتطورت ثقافته في التفاعل والتعامل مع معطيات ومتغيرات العصر ومتطلبات بناء الدولة , كلما ساهم ذلك في سهولة وسرعة التحول والانتقال إلى مفهوم وأسس الدولة المدنية الحديثة وتجسيدها على ارض الواقع .

فالدولة المدنية الحديثة تقوم أولا على سيادة النظام والقانون، مع وجود قضاء يطبق هذه القوانين بإرساء مبادئ العدل. فمن الشروط الأساسية في قيام الدولة المدنية ألا يخضع أي فرد فيها لانتهاك حقوقه من قبل فرد آخر أو طرف آخر. فثمة دائما سلطة عليا ـ هي سلطة الدولة ـ يلجأ إليها الأفراد عندما تنتهك حقوقهم أو تهدد بالانتهاك. هذه السلطة هي التي تطبق القانون وتحفظ الحقوق لكل الأطراف ، وتمنع الأطراف من أن يطبقوا أشكال العقاب بأنفسهم. ومن ثم فإنها تجعل من القانون أداة تقف فوق الأفراد جميعا.

الدولة المدنية ترفض استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية

التحول إلى المدنية

* خالد محمد القليسي تحدث من جانبه قائلاً: المواطنون يتساوون أمام القانون ولكل منهم حقوق وعليهم التزامات تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه. والمواطنون هنا لا يجب أن يعيشوا كمواطنين لا مبالين، إذا أرادوا التحول للدولة المدنية الحديثة بل يجب أن يكون همهم ،أن يشاركوا مشاركة فعالة في تحسين أحوال مجتمعهم وكل ما حولهم بحيث يرتقون بسلوكياتهم والمجتمع وبمدنيتهم على نحو دائم، ويخلصو إخلاصا كبيرا لكل ما هو «عام»: الصالح العام، والملكية العامة، والمبادئ العامة. ويحرصون دائما على كل ما يتصل بالخير العام.

القبول بالآخر

* أنور الحبابي دعا في مرحلة التحول للدولة المدنية الحديثة إلى ضرورة انتشار ثقافة احترام النظم والقوانين وثقافة التسامح والقبول بالآخر بين أبناء المجتمع لتسهيل وتسريع التحول نحو بناء الدولة المدنية الحديثة ,فإن هناك العديد من أبعاد أو عناصر الثقافة في المجتمع مطلوب الاهتمام بها ونشرها بين أبناء المجتمع لترسيخ دعائم الدولة المدنية التي نتطلع إليها كيمنيين .. من أبرزها ثقافة الحوار ونبذ العنف , وثقافة احترام الوقت , وثقافة الإبداع والابتكار والإنتاج , وثقافة الإخلاص والتفاني في العمل , وثقافة النظافة والحفاظ على البيئة ...مؤكدا أن الفرد والمجتمع.

أساس فكرة الدولة المدنية لأنها - أي الدولة الحديثة - تنبع من إجماع المجتمع ومن إرادته نحو التغيير للأفضل صوب الدولة المدنية الحديثة.

> **حقوق الانسان والمواطنة المتساوية أساس بناء الدولة المدنية**

الدين والدولة

* الشيخ عبدالغني اللهيم تحدث من جانبه حول الجانب الديني والد ولة المدنية الحديثة قائلا : الدولة المدنية لا تتأسس بخلط الدين بالسياسة .. إن الدين يظل في الدولة المدنية عاملا أساسيا في بناء الأخلاق وفي خلق الطاقة للعمل والإنجاز والتقدم. هذه وظيفة للدين أصيلة في كل المجتمعات الحديثة الحرة.. ومن ثم فليس صحيحا أن الدولة المدنية تعادي الدين أو ترفضه. فالدين جزء لا يتجزأ من منظومة الحياة وهو الباعث على الأخلاق والاستقامة والالتزام، بل إنه عند البعض الباعث على العمل والإنجاز والنجاح في الحياة. ينطبق ذلك على الإنسان في حياته اليومية كما ينطبق على رجال السياسة بنفس القدر.

وأضاف: وما ترفضه الدولة المدنية من وجهة نظري هو استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية, فذلك يتنافى مع مبدأ التعدد الذي تقوم عليه الدولة المدنية، فضلا عن أنه ــ ربما يكون هذا هو أهم هذه العوامل ــ يحول الدين إلى موضوع خلافي وجدلي وإلى تفسيرات قد تبعده عن عالم القداسة وتدخل به إلى عالم المصالح الدنيوية الضيقة. من ثم فإن الدين في الدولة المدنية ليس أداة للسياسة وتحقيق المصالح، ولكنه يظل في حياة الناس الخاصة طاقة وجودية وإيمانية تمنح الأفراد في حياتهم مبادئ الأخلاق وحب العمل وحب الوطن والالتزام الأخلاقي العام.

دستور يحمي المواطن

* وحول ماذا ينبغي خلال المرحلة الراهنة والقادمة للتحول للدولة المدنية الحديثة أجاب الأخ عبدالرقيب مظفر على ذلك بالقول : الدولة المدنية الحديثة هي التي تهتم بالمواطن كإنسان له حقوق وواجبات ، وينبغي أن يعرف المواطن الدور الذي يجب أن يؤديه إزاء أسرته ومجتمعه ووطنه ، في هذه المرحلة وبالمقابل طبعاً كل هذا لن يتحقق ولن نحصل عليه إلا من خلال وجود دستور يحمي المواطن ويمنحه حقوقه، وأن تكون هناك دولة قوية لها قوانين نافذة، تتمكن من بسط نفوذها على المدينة والريف. وهذا لن يتحقق إلا من خلال تكاتف جميع الجهود في مختلف المستويات من خلال تطبيق القوانين والدستور.

لكن في المرحلة الراهنة فمن الأولويات ومن حق المواطن أن يشعر بوجود الأمن والاستقرار لان جانب انعدام الأمان هذا يعمل على زعزعة الثقة داخل الفرد نفسه، ويؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار النفسي، وهذا يعكس نفسه بصور كثيرة، منها التعصب وعدم الرضا عما يدور في المجتمع؛ لهذا على الدولة أن تهتم بالفرد وأمنه واستقراره في المقام الأول وهي الخطوة الهامة على طريق التحول نحو الدولة المدنية الحديثة.

وأضاف: إن الدولة المدنية الحديثة التي ننشدها يجب أن يكون النظام الجديد فيها معنياً بالنهوض الحضاري الشامل المعبر فعلاً عن دولة مدنية حديثة قائمة على النظام الجمهوري التعددي وفق صيغة النظام البرلماني الشوروي الخاضع لمبدأ التداول السلمي للسلطة وانتقالها بالطرق المشروعة، وكذا تحديد فترات الرئاسة والوظائف العليا في الدولة وشروط ومواصفات شاغليها من حيث الكفاءة والنزاهة والإخلاص حرصاً على مصلحة الوطن وعدم تكرار الظواهر السلبية السيئة والمختلفة التي اعتمدت على الولاءات القبلية والمناطقية والأسرية.

تحديات الحاضر والمستقبل

* المهندس عبدالواحد الحمدي قال: إن الدولة المدنية الحديثة يتطلب لبنائها تصحيح مسار النظام السياسي على نحو يؤسس لديمقراطية تشكل أساسا لمشروع الإصلاح والتحديث والبناء بكل مستوياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بما يفرضه ذلك من بناء الدولة اليمنية الحديثة والشروع بتثبيت القيم ونشرها وإشاعتها في المجتمع، ومنها حقوق الإنسان، والمواطنة المتساوية ، وتوحيد وتحديث المؤسسات العسكرية والمدنية على أساس وطني ، والاهتمام بتركيز عال على انعاش النظام القضائي والقانوني وإصلاح التعليم وفق مستويات البناء الاقتصادي والمعيشي للمجتمع،

> **يجب أن يشعر المواطن بالأمن والاستقرار في هذه المرحلة**

ومما لا شك فيه أن تحديات الحاضر والمستقبل أكثر تعقيداً من تحديات الماضي، وصياغة معادلة جديدة في حياتنا الداخلية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار تعاظم التحديات في ظل علاقة بين السلطة والمجتمع قائمة على القناعة والثقة والتفاعل الحر، علاقة مقننة في إطار عقد اجتماعي جديد يوفر الشفافية وروح المواطنة المتساوية والمؤسساتية والقانون، وهي بحسبي وحدها الكفيلة بوضع اليمن الجديد على أولى درجات التحديث المنشود. صحيح أن مصير بناء الدولة المدنية الحديثة في اليمن ، مرتبط بالتطبيق، إذ أن كل القوانين والإجراءات والتدابير، قد تواجه أشكالا من الردع والتأجيل والإعاقة عند التنفيذ أو يمكن تنفيذها على نحو بطيء وبيروقراطي خالٍ من الحيوية والابتكار لا بل يترافق تنفيذها أحيانا مع نية بإبطال مفعولها. وهنا نقول إن خطوات البناء والتحديث لليمن الجديد لا تحتاج إلى إصدار قوانين فقط ، بل تحتاج أيضا إلى من يقوم بتفعيل هذه القوانين ووضعها حيز التنفيذ، لقد علمتنا العقود الماضية من حياتنا وواقعنا أن شيوع الفساد واللامبالاة بمصالح الناس لدى الجهاز الإداري التنفيذي من العوامل التي تبث اليأس لدى الناس وترفع درجة السخط في أوساطهم، ، والمساءلة القانونية ضمانه مهمة لمحاصرة الفساد، ومحاسبة المسؤولين عنه، كما تشكل ضمانة أساسية لحسن أداء تنفيذ القوانين وصيغ النزاهة في العمل وهو الأمر المطلوب مراعاته أثناء التحول للعهد الجديد ، لتوفير الأمل لدى الناس في إمكانية تغيير أحوالهم المعيشية نحو الأفضل..